الأمم المتحدة

A/ES-10/849–S/2021/108

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
4 February 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 4 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تتدهور بسبب تصاعد السياسات والممارسات غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

فلا يمر يوم دون أن تثبت فيه إسرائيل أنها لم تتخل عن خطط الضم الخاصة بها. والضم هو القوة الدافعة والهدف النهائي لكل عمل تقوم به. وهذا واضح بشكل صارخ في الخطط غير القانونية الخاصة بمستوطنة "جفعات هماتوس"، التي هي حلقة أخرى من مخطط الضم الإسرائيلي الزاحف، الذي ينفذ طوال مدة هذا الاحتلال غير القانوني الذي قارب عامه الرابع والخمسين، والذي ابتلعت من خلاله إسرائيل المزيد والمزيد من الأراضي الفلسطينية، خطوة خطوة، مما أدى إلى تقسيم وتفتيت أراضينا بشكل مصطنع.

إن حملة الاستيطان الاستعمارية الإسرائيلية في جبل أبو غنيم، حول دير مار الياس، وبين بيت صفافا وبيت لحم، وهما منطقتان تطلق عليهما إسرائيل اسم "هار حوما" و "جفعات هماتوس"، بالإضافة إلى التوسع المستمر في البنية التحتية للمستوطنات، بما في ذلك الطرق الالتفافية المخصصة لليهود فقط، مما يهدد منطقة وادي كريمزان والصليب في مدينة بيت جالا، التي تطلق عليها السلطة القائمة بالاحتلال اسم "جيلو"، كلُّ ذلك يحرم فلسطين من بعض من أهم أراضيها ومواردها الطبيعية. ويأتي ذلك في إطار عملية الضم المستمرة التي تستهدف تطويق المدن والبلدات والقرى الفلسطينية بطوق من المستوطنات وقطع الترابط والتواصل الطبيعيين بين هذه المناطق، وخاصة بين المدينتين الشقيقتين، بيت لحم والقدس.

وكما حذر رئيس بلدية بيت لحم، أنطون سلمان، فإن "استمرار هذا التوسع الاستعماري الاستيطاني لا يقطع التواصل الجغرافي بين المدن المقدسة فحسب، بل يسهم أيضا في تخريب ممارساتنا وتقاليدنا الفلسطينية، دينية كانت أو ثقافية، الموروثة عن أجدادنا". وهذا الأمر له أثر حقيقي وبعيد المدى وخطير.

110221 100221 21-01529 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

إن مستوطنة "جفعات هماتوس" غير القانونية ستنسف التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية وستضرب حل الدولتين بضربة قاضية. اسألوا في ذلك سكان بيت صفافا وشرفات، الذين شهدوا عمليات سلب وتشريد واسعة الانتشار بسبب الاستعمار الإسرائيلي المحموم وفقدوا الثقة في حل الدولتين وفي إمكانية إحلال السلام. فمتى تم الانتهاء من مستوطنة "جفعات هماتوس"، ستصبح بلدات مثل بيت صفافا وشرفات معزولة تماماً ومحاطة بجدار ومستوطنات غير قانونية، وستشبه بشكل مخيف بانتوستانات نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وهذا هو الواقع الذي يعيشه سكان هاتين البلدتين، شأنهم في ذلك شأن ملايين الفلسطينيين الرازحين تحت هذا الاحتلال غير الشرعي.

وفي عام 1997، حثثنا مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات لوقف الاستيطان غير القانوني في جبل أبو غنيم (هار حوما). وأسفر ذلك عن إدانة دولية واسعة النطاق لمخططات إسرائيل وأدى إلى انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. ومع ذلك، لم يُتخذ أي إجراء حاسم لمنع السلطة القائمة بالاحتلال من دفعنا إلى الحافة التي نحن فيها اليوم. فهل سيسمح المجتمع الدولي لإسرائيل بأن تستمر دون عواقب في تنفيذ هذه المخططات الاستعمارية بين بيت لحم والقدس لصنع "جبل أبو غنيم" جديد، أم أنه سيتصرف من أجل التمسك بالقانون وإنقاذ آفاق السلام؟

ولا يخفى على أحد السبب الذي جعل هذا الإفلات من العقاب هو النمط السائد. فإسرائيل تتمادى في هذه الحملة غير القانونية للاستعمار والضم لأنها حملة لا تكلفها شيئا، ولأنها لم تُحمل قط المسؤولية عن انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وهذا ما تجسده الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة. فحتى بعد أن كشفت إسرائيل عن مخططات لبناء آلاف من وحدات الاستيطان الإضافية في مستوطنة "جفعات هماتوس" وغيرها من المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، لم يتمكن المجتمع الدولي من أن يتجاوز الإدانة والمناشدات بالتوقف إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لمحاسبة السلطة القائمة بالاحتلال وإجبارها على وقف هذه الجرائم.

ونؤكد من جديد أنه سواء كان تنفيذ الضم يتم جزئيا أو كليا، بحكم الواقع أو بحكم القانون، فإن المجتمع الدولي ملزم بأن يتخذ إجراءات جدية وملموسة وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

ولا بد من الرفض الحاسم للرواية الإسرائيلية الزائفة القائلة بأن هذه المستوطنات جزء من إسرائيل. ونحن نذكّر بقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي بموجبه لم يطالب المجلس إسرائيل بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية فحسب، بل دعا أيضا الدول مباشرة إلى "أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967".

وقد أدى عدم احترام ذلك القرار وغياب المساءلة إلى مزيد من تدابير الاستعمار والضم الإسرائيلية في أرضنا، مما أفضى إلى مزيد من حالات التجريد من الملكية والتشريد وغير ذلك من انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني. وحتى في وقتنا هذا، وقت الجائحة، فشل الاحتلال الإسرائيلي في إظهار ذرة من الإنسانية، في الوقت الذي يستمر فيه هدم البيوت والأبنية والممتلكات الفلسطينية.

فقد هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية أمس مباني في خربة حمصة في شمال غور الأردن للمرة الثانية خلال 48 ساعة وللمرة الثالثة في أقل من ثلاثة أشهر. وتم تفكيك ومصادرة 13 مبنى سكنياً – تضم 11 عائلة فلسطينية تتألف من 74 شخصاً، منهم 41 طفلاً – وخمسة مبانٍ وخيام للماشية، وأُجبرت الأسر

على الانتقال إلى منطقة أخرى. إن هذا النقل القسري، الذي يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة، يرقى إلى جريمة حرب أخرى من الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

وسبق ذلك هدم أبنية زراعية في 24 كانون الثاني/يناير، بما في ذلك آبار مياه، في قرية الخضر، جنوب بيت لحم، وصدور أمر في 26 كانون الثاني/يناير، في وقت احتدام الجائحة أيضا، بهدم عيادة طبية في خربة زنوتة، جنوب الخليل. وفي اليوم التالي، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مسافر يطا، جنوب الخليل، وهدمت مسجداً. ونُفذت عملية الهدم هذه بعد مضي أقل من أسبوعين على رسالتنا الأخيرة التي حذرنا فيها من اعتزام الاحتلال تدمير العديد من المباني في مسافر يطا، بما في ذلك المسجد ومدرسة يمولها الاتحاد الأوروبي. وفي 2 شباط/فبراير، وفي تطور من الواضح أنه لم يكن صدفة، أعلنت إسرائيل أن منطقة مسافر يطا "منطقة إطلاق نار" لمناورة تدريبية عسكرية واسعة النطاق، وهي المناورة التي أجبرت السكان على ترك منازلهم وكشفَت المخططات الإسرائيلية للاستيلاء على المنطقة.

وبالمثل، في 27 كانون الثاني/يناير، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مرة أخرى خان الأحمر، الذي دأب الجيش الإسرائيلي على استهدافه على مر السنين، والذي يواجه تدميرا وشيكا لإخلاء الطريق أمام توسيع مستوطنتي "معاليه أدوميم" و "كفار أدوميم" غير الشرعيتين. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن خان الأحمر هو "أحد التجمعات البدوية الـ 46 في وسط الضفة الغربية المعرضة – في نظر الأمم المتحدة – لخطر الترحيل القسري، لأسباب من بينها وجود بيئة قسرية ناجمة عن الممارسات والسياسات الإسرائيلية، التي تشمل خططا تستهدف نقل التجمعات من مواقعها الحالية".

وقد صاحب كل ذلك حالات هياج مستمرة من جانب المستوطنين. فالمستوطنون الإسرائيليون بميليشياتهم المتطرفة يتمتعون، تحت حماية الجنود الإسرائيليين وبمساندة من الحكومة الإسرائيلية، بحصانة شبه مطلقة من العقاب. فمنذ رسالتنا الأخيرة، ألحق المستوطنون أضراراً بمنازل وسيارات فلسطينية واقتلعوا مئات الأشجار الإضافية وحرموا فلسطينيين من سبل كسب عيشهم وألحقوا يومياً بالمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، مضايقات وتخويفا وعنفا، فضلا عن الشروع في اختطاف فتاة فلسطينية عمرها 11 عاماً، وهو ما تم تفاديه لحسن الحظ.

والحقيقة هي أن العنف والإجرام اللذين يمارسهما المستوطنون الإسرائيليون جزء لا يتجزأ من حملة الاستيطان غير القانونية. فالمستوطنون يعملون مع الحكومة يدا بيد، وهما جانبان من نفس العملية التي تستهدف استعمار أرضنا وضمها. وكما أشارت منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان: "تستفيد إسرائيل من تداعيات ما يحدث، حيث أدى عنف المستوطنين تدريجياً إلى تجريد الفلسطينيين من المزيد والمزيد من المناطق في الضفة الغربية، مما يمهد الطريق لاستيلاء الدولة على الأراضي والموارد". وهذا هو المحرك لما اعتبرته منظمة بتسيلم بحق هدف إسرائيل المتمثل في "هندسة الأماكن جغرافياً وديموغرافياً" لضمان سيطرتها و "التفوق اليهودي" في جميع أنحاء الأرض.

ومن الواضح أن هذه السياسة قد غذت أيضاً استمرار قمع السكان الرازحين تحت الاحتلال، مع الاستخفاف التام بأرواح الفلسطينيين. ولا يزال الشباب الفلسطينيون الذكور يتضررون بشكل غير متناسب. ففي 26 كانون الثاني/يناير، أطلق جنود إسرائيليون النار على عطا الله محمد ريان، البالغ 17 عاماً، فأردوه قتيلا بالقرب من سلفيت، بعد أن ادعت قوات الاحتلال أنه كان يحمل سكيناً. وأفاد شهود عيان أن الجنود الإسرائيليين لم يحاولوا تقديم الإسعافات الأولية، وأن الطفل تُرك ينزف حتى الموت متأثرا بجراحه.

وفي 31 كانون الثاني/يناير، قُتل شاب فلسطيني برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلية جنوب بيت لحم. وأفاد شهود عيان أيضا أن الشاب تُرك ليموت عندما منعته قوات الاحتلال من تلقي إسعافات عاجلة عقب الحادث.

وهنا، يجب أن نوجه الانتباه مرة أخرى إلى محنة الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية مع آلاف الفلسطينيين الآخرين. واليوم نسلط على قضية أمل نخلة، وهو صبي يبلغ من العمر 17 عاماً، حكمت عليه محكمة عسكرية إسرائيلية بالسجن لمدة ستة أشهر من الاحتجاز الإداري دون تهمة أو محاكمة. وقد دعا الاتحاد الأوروبي وعدد من منظمات حقوق الإنسان إلى إطلاق سراح أمل، الذي يعاني من الوهن العضلي الوخيم، وهو مرض نادر مزمن من أمراض المناعة الذاتية يسبب ضعف العضلات، بما في ذلك العضلات المستخدمة في التنفس والبلع. ونكرر تأكيد الدعوة إلى الإفراج عنه فوراً وعن جميع الأطفال الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطة القائمة بالاحتلال، وإلى احترام إسرائيل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل.

ومن المستحيل أن نبلغ في رسالة واحدة عن مدى ما تتسم به سياسات وممارسات هذا الاحتلال غير المشروع من استشراء وخبث وتدمير تجاه شعبنا وعن مدى فداحة تأثيرها على كل جوانب الحياة، دون أن يسلم منها أحد. وترتكب إسرائيل، سواء في فرض خططها غير القانونية للاستعمار والضم أو في حصارها غير القانوني وغير الأخلاقي لقطاع غزة، انتهاكات لا حصر لها تسبب معاناة فلسطينية واسعة الانتشار وتدمّر إمكانيةَ التوصل إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين وآفاقَ السلام والأمن بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا شك في أن غياب المساءلة يشجع على ارتكاب هذه الجرائم، حيث تواصل إسرائيل التهرب من العواقب، صارفةً انتباه المجتمع الدولي بتشدقها الأجوف بالسلام بينما هي في واقع الأمر تجعل تحقيقه مستحيلا. والمساءلة وحدها هي القادرة على تغيير هذه المعادلة الكئيبة. وهكذا فإننا ندعو اليوم، كما فعلنا منذ سنوات، إلى اتخاذ إجراءات دولية ملموسة، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن، من أجل التمسك بسيادة القانون وحماية المدنيين وإنقاذ احتمالات التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي، وفقا للقرارات ذات الصلة، قبل فوات الأوان.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 703 رسائل، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 22 كانون الثاني/يناير 2021 (A/ES-10/848-S/2021/74)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم